بين المعسكرين، الاّ انهما يتفقان حول النقاط التالية: لا انسحاب الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ـ الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ لا لدولة فلسطينية مستقلة. غير ان محاميد استدرك، بأن هذا الاجماع بدأ يهتزّ، بدرجة معينة، خصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة. وحمّل محاميد معسكر السلام الاسرائيلي مسؤولية أساسية في نقل رسالته، بوضوح، الى الجمهور الاسرائيلي، والعمل على تحويل الأقلية، المؤيدة للتسوية السلمية، الى أكثرية تؤثر على نتائج الانتخابات.

الاستيطان ليس ضمانة

وخصّص استاذ العلوم السياسية في جامعة بنسيلفانيا الاميركية، إيان لوستيك، كلمته للتحدث في موضوع المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة. وأوضح ان إصرار اسرائيل على المضي في انشاء المستوطنات، (التي بلغ عددها، حتى الآن، ٣٠٠ مستوطنة، يقيم فيها ٢٥٠ ألف يهودي)، ومصادرة الأراضي العربية، إنما يدل، بوضوح، على رغبتها في استخدام سيطرتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، في حال اضطرارها الى القبول بمبدأ التسوية السلمية.

وفي مقارنة مع الاستعمار الفرنسي للجزائر ووجود حوالى مليون مستوطن على الارض الجزائرية إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر، استخلص لوستيك ان الواقع الاستعماري ـ الاستيطاني، بحد ذاته، لم يضمن استمرار الوجود الفرنسي في الجزائر. بل أدّى الى إثارة تحوّلات وتحرّكات شعبية وحزبية داخل فرنسا طالبت بالانسحاب الفوري، ومنح الجزائر استقلالها.

وكان آخر المتحدثين كبير المحاضرين في جامعة كانتر بري ـ نيوزيلندا، رون ماكنتاير، وتناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، فذكّر بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤ للعام ١٩٤٨، والذي نصّ، ضمن أمور أخرى، على ان اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى منازلهم، للعيش بسلام مع جيرانهم «يجب السماح لهم بالعودة، في أقرب وقت ممكن، ودفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة». وقال ماكنتاير ان هذا القرار عكس مبدأ ثابتاً في القانون الدولي، يستند الى «الحق غير المشروط في العودة»، واليه، إستندت جميع قرارات الأمم المتحدة التالية، بشأن اللاجئين الفلسطينيين. واستعرض تاريخ انشاء وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، في أيار (مايو) ١٩٥٠، والتطورات التي طرأت على نشاطاتها، وسياستها الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، والتي توفّر، حالياً، المساعدة لنحو مليونين ونصف المليون فلسطيني، يشكّلون حوالى ٤٢ بالمئة من مجموع الشعب الفلسطيني. وذكر أن نسبة المقيمين في المخيّمات بلغت حوالى ٣٣ بالمئة من مجموع المسجّلين لدى «أونروا»، ويتوزّعون على أكثر من ستين مخيّماً للاجئين في سوريا، ولبنان، والاردن، والارض المحتلة.

وانتقد ماكنتاير موقف اسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين بادعائها ان هذه المشكلة هي من صنع العرب أنفسهم، وزعمها أنهم يعملون على إدامتها، وان الموارد موجودة داخل العالم العربي من أجل «إعادة توطين» اللاجئين، وحلّ مشكلتهم. وقال ان الاساس التاريخي للحجة الاسرائيلية مشكوك فيه. وحتى لو تمّ افتراض ذلك، جزئياً، فان تحقيقه يتطلّب إفراج اسرائيل عن الممتلكات المنقولة للاجئين (الحسابات المصرفية المجمّدة وما إلى ذلك)؛ تقديم المعونة من المجتمع الدولي للمساعدة في عملية الانعاش الاقتصادي؛ إيجاد تسوية سياسية، في الأرض المحتلة، تقوم على مبدأ تقرير المصير الوطني. وأكد ماكنتاير «ان توفّر جواز سفر يحمل علامة 'مواطن من رعايا دولة فلسطين' سيؤمن مزايا، لا حدود لها للمنفيين، أو للاجئين، مثل تحسين المركز الاجتماعي، والحماية بموجب القانون، وحرية الانتقال الى فلسطين و/أو الاقامة على أساس غير مواطن في اسرائيل، بل والتفاوض في ظل قانون التعويض عن الممتلكات المنقولة ـ كالأراضي والمنازل وغيرها. ومن الناحية النظرية، فإنه يمكن لمشكلة اللاجئين، اذا توفّر لها المناخ السليم، ان تكون عاملاً حافزاً من أجل السلام».

مستقبل القدس

استأنفت الحلقة الدراسية جلساتها، للفترة